Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

تداعيات نموذج النمو الاقتصادي على الاقتصاد الوطني والأولويات الاقتصادية الجديدة لتعزيز الشراكة الجزائرية الأوروبية. (2016-2019)

Implications of Economic growth model on the national economy and the new economic priorities for strengthening the Algerian-European (partnership (2016-2019

صونيا ولد بومعزة
جامعة الجزائر3 University of algier's 3
Ouldboumaza.sonia@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2020-07-04 **تاريخ القبول :**2021-04-24

ملخص:

نتيجة لانهيار أسعار النفط في نتيجة لانهيار أسعار النفط في بداية سنة 2014 تبنت الجزائر نموذج اقتصادي للنمو جديد في سنة 2016 يرتكز على مدخل جديد للسياسة المالية وتنويع الاقتصاد من أجل تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول 2030، لرؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير.

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز مختلف محاور ومراحل تطبيق نموذج النمو الجديد وتقييم المرحلة الأولى (مرحلة الاقلاع) من بداية التطبيق 2016-2019، لرؤية مدى امكانية النموذج على تجاوز الأزمة الاقتصادية.

وفي ظل التزام الجزائر الدولي باتفاق الشراكة الجزائرية-الأوروبية نحاول معرفة تداعيات هذا النموذج على الشراكة ومدى تأثيره على هذا العقد لاسيما في اتخاذ أولويات جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي من أجل دعم النموذج الجديد من طرف الشريك الأوروبي

كلمات مفتاحية: نموذج النمو الاقتصادي الجديد، الشراكة الجزائرية-الأوروبية، التنويع ، الاقتصاد الجزائري

Abstract :

As a result of the collapse of oil prices at the beginning of 2014, Algeria adopted a new model of economic growth in 2016 based on a new approach to fiscal policy and economic diversification in order to radically change the structure of its economy by 2030, to see a real diversified competitive export economy.

This study aims to highlight the different axes and phases of the application of the new growth model and to evaluate the first phase (take-off phase) from the beginning of application 2016-2019, to see how the model can overcome the economic crisis

In light of Algeria's international commitment to the Algerian-European partnership agreement, we are trying to find out the implications of this model on the partnership and its impact on this decade, especially in taking new priorities to strengthen economic cooperation in order to support the new model by the European partner.

Keywords: The New Model of Economic Growth, Algerian-european partnership, diversification, algerian economy

مقدمة:

ارتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا وثيقا بمصادر الطاقة غير المتجددة وغير المستقلة، مما أدى إلى تعرضه لهزات عديدة، لعل أبرزها غداة انهيار أسعار البترول لسنة 1986 وما خلفته من اختلال في التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية على حد سواء، ما أحدث تدهور في الاقتصاد الوطني إبان سنوات الثمانينات والتسعينات، والذي قاد إلى فشل الخطط التنموية للجزائر من جراء تخصيص نسبة كبيرة من دخلها لسداد الديون.

ولكون أسعار النفط تتسم بعدم الثبات، جعل الاقتصاد الجزائري مهددا بهزات ارتدادية باستمرار بمجرد اتجاه أسعار المحروقات للانخفاض وهذا ما أثبته الواقع مجددا إذ عاد سيناريو الثمانينات في السنوات الأخيرة اثر الصدمة النفطية الأخيرة لانهيار أسعار النفط في السوق الدولية لسنة 2014، وهذا ما وضع السلطات الجزائرية أمام رهان الزامية تنويع مصادر الدخل لمواجهة خطورة الاتكال المفرط على قطاع واحد للدخل المتمثل في المحروقات.

اصلاحات عديدة ومتواصلة تبنتها الجزائر لتعزيز مختلف مؤشراتها الاقتصادية وترقية كافة قطاعاتها بغية التحرر من نموذج اقتصاد الريع المبني على قطاع المحروقات، والانتقال لاقتصاد منتج يعتمد على تنويع مصادر الدخل، لمواجهة الصدمات الخارجية.

أزمة انهيار أسعار النفط في منتصف سنة 2014 أثرت بشدة على التوازنات المالية الكبرى جراء ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع النفط مما زاد من هشاشة هذا الاقتصاد، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ تدابير وإجراءات حديثة تجسدت في تصميم نموذج اقتصادي يسعى إلى دعم النمو وترقية الشغل بتفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة للقيم المضافة خارج قطاع المحروقات.

إن اعتماد الجزائر على نموذج اقتصاد الريع المتميز بالتقلبات المفاجئة والمعيقة للاستثمار في القطاعات الحكومية للنمو، وضع الجزائر أمام واقع صعب دفع بصناع القرار إلى تبني إجراءات قانونية، اقتصادية ومالية تجسد نموذج النمو الاقتصادي لأفاق سنة 2030 **لكن هل بإمكان هذا الأخير أن يضمن فعلا الانتقال من اقتصاد الريع الى الاقتصاد المنتج المولد للثروة، من خلال استدامة النمو ؟ وماهي تداعياته على الاقتصاد الوطني؟ وماهي الأولويات الجديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي في إطار الشراكة لتفعيل هذا النموذج ؟**

أهمية الدراسة:

يكتسب الموضوع أهميته من خلال العديد من الجوانب وأهمها أنه مواكب للتطورات التي مست الوضعية الاقتصادية الراهنة للجزائر، كما يستمد أهميته من خلال تحليل وتقييم المرحلة الأولى من النموذج وتداعيات هذا الأخير على الاقتصاد والأوليات التي تم الاتفاق عليها بين الطرف الجزائري والأوروبي لتعزيز اتفاقية الشراكة الاقتصادية الجزائرية-الأوروبية.

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على مضمون النموذج الاقتصادي الجديد، واختبار مدى قدرته على تحقيق التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية الريعية.
- تقييم مدى انسجام النموذج الاقتصادي الجديد مع اتفاقية الشراكة الجزائرية-الاوروبية.
- ابراز الأولويات الجديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي في اطار الشراكة الجزائرية- الأوروبية من أجل تقديم الدعم للنموذج الجديد وتطبيقه.

مناهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**: لواقع تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر، من خلال دراسة المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني وتحليلها كحتمية لتطبيق إصلاح هيكلي للاقتصاد، وعرض وصفي لمختلف مراحل وأهداف والمحاور الاستراتيجية التي بني عليها النموذج الجديد.

المنهج الإحصائي: تم الاستعانة بالمنهج الإحصائي في هذه الدراسة من خلال عرض عدة إحصائيات تتعلق خاصة بحجم التبادلات التجارية ما بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر مع التركيز على أدوات التحليل الاقتصادي العددي، التي تمكن القارئ من تفسير

العديد من الظواهر والمشكلات الاقتصادية المختلفة المتعلقة بالاقتصاد الجزائري فيها .

محاور الدراسة :

المحور الأول: النموذج الاقتصادي الجزائري الجديد

المحور الثاني: تقيم المرحلة الأولى من النموذج الاقتصادي الجديد (مرحلة الاقلاع) 2016-2019

المحور الثالث: تقييم التبادلات التجارية الجزائرية –الأوروبية والأولويات الاقتصادية الجديدة لتعزيز الشراكة الجزائرية-الاوروبية

المحور الرابع: نقائص وآليات تفعيل النموذج في اطار الشراكة الجزائرية – الاوروبية.

المحور الأول : النموذج الاقتصادي الجزائري الجديد

يتضمن النموذج الاقتصادي الجديد للنمو جملة من الأهداف أساسها تفعيل القطاعات الاقتصادية لتكون بديل استراتيجي للمحروقات.

أولا : مضمون نموذج النمو الاقتصادي الجديد

يتمحور برنامج النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في الجزائر على جوانب وتدابير إجرائية استعجالية قصد معالجة الاختلالات والعجز في الميزانية، ومقاربة للتنوع والتحول الاقتصادي من أجل الوصول الى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج المحروقات، يميزه التنوع والاستقرار والاستدامة التنموية وتتجلى أبرز معالم هذا النموذج فيما يلي[1] :

في شق المالي ، النموذج الجديد للنمو يبرز أهداف رئيسية في سنة 2019 :

- تحسن في الإيرادات الضريبية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير.
- انخفاض حساس في عجز الخزينة خلال نفس الفترة.
- تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.

أما في شقه الخاص بالتنويع والتحول الاقتصادي، النموذج يحدد الأهداف المستهدفة التي يتعين تحقيقها خلال الفترة 2020-2030.

- تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030.
- مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بـ 2، 3 مرات خلال ذات الفترة .
- مضاعفة حصة الصناعات التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5.3% في 2015 الى 10% من الناتج الداخلي الخام في أفاق 2030).
- تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن والاكتفاء الغذائي وتحقيق إمكانات تنويع الصادرات.
- انتقال الطاقوي ، يسمح بتخفيض معدل النمو السنوي لاستهلاك الداخلي للطاقة (6% في سنة 2015 إلى 3% في أفاق 2030). من خلال إعطاء سعر عادل للطاقة (تستهلك أقل وأفضل) وباستخراج من الطابق السفلي فقط ما هو ضروري لغاية التنمية فقط.
- تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

مراحل النموذج النمو الاقتصادي الجديد :

استهدف النموذج النمو الاقتصادي الجديد عدة أهداف على المدى الطويل لتحقيق التنويع الاقتصادي وخروج البلاد من

التبعية الريعية وتحقيق التحول الطاقوي، وللوصول إلى تلك الأهداف تم برمجة الاستراتيجية وفقا لثلاثة مراحل أساسية [2]:

- مرحلة الاقلاع (2016-2019): التي تتميز بتطوير حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة.
- المرحلة الانتقالية (2020-2025) التي تسمح بتثمين القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر.
- مرحلة الاستقرار (2026-2030) وهي المرحلة التي تتحقق فيها التوازنات للاقتصاد الوطني ويتمكن من استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت وتوظيفها لصالح استقراره.

ثانيا: المحاور الاستراتيجية لنموذج النمو الاقتصادي الجديد:

من أجل تحقيق الأهداف المشار إليها فيما سبق، يحدد النموذج جملة من ثلاثة محاور استراتيجية، نذكرها كما يلي [3]:

- **ديناميكية القطاعات المطلوبة:** على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع جديدة للنشاط الاقتصادي بما يسمح باستخلاص القطاع الطاقوي والبناء الأشغال العمومية، مما يتطلب تسريع النمو، حيث أن الهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة ثناعية بمعدل معتبر، مقابل معدل نمو للقطاعات الأخرى حيث يتراوح بين 6.5% في السنة للزراعة و 7.4% لقطاع الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1.7% خلال الفترة المرجعية.
- **تعزيز نظام الاستثمار:** تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو خارج قطاع المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر، وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي أيضا، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025 بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة.
- **الملاءة الخارجية:** الاستدانة الخارجية تمثل تحديا رئيسا في المرحلة القادمة وفي ظل الإطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات وسترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نموا بـ 6.5% سنويا، في حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3% خلال السنوات الأولى للتحول، على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة، وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية.

وأكدت الوثيقة على أن الاقتصاد الوطني مطالب خلال عملية تحوله في غضون 2030، أربعة معوقات رئيسة وهي: درجة التغير في الهيكل الإنتاجي، تطور الدين الداخلي الملاءة الخارجية والانتقال الطاقوي الذي سوف يسمح بزيادة صادرات النفط والغاز، والاندماج في مسار التحول الطاقوي العالمي.

وتم تجميع عناصر السياسة الاقتصادية الجديدة القادرة على تحقيق هذه الرؤية وفقا لستة محاور استراتيجية:

- تحفيز المقاولاتية في الجزائر.
- تمويل الاستثمار.

- السياسة الصناعية والتنويع.
- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه.
- ضمان الأمن وتنويع المصادر الطاقوية.
- حكامة النموذج الاقتصادي الجديد.

المحور الثاني: تقيم المرحلة الأولى من النموذج الاقتصادي الجديد (مرحلة الاقلاع) 2016-2019

سنتناول في هذا المحور تقييم المرحلة الأولى للنموذج وهي مرحلة الإقلاع التي حددت لها فترة زمنية من سنة 2016 الى 2019، ومن هذا المنطلق سنقوم بتقييم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنويع والتي تمكن الاقتصاد الوطني الخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

أولا : تقييم نسبة مساهمة قطاع الزراعة

الجدول رقم 01: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي 2016-2019

الوحدة : مليار دينار

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019*
الناتج المحلي الاجمالي	16.702	17.406	18.594	20.892	22.721
الناتج المحلي الزراعي	1935.1	2140.3	2281.9	647.1	/
نسبة مساهمة الناتج الزراعي في PIB%	11.6	12.3	12.3	12.6	/

المصدر : النشرة الاحصائية الثلاثية، **بنك الجزائر،** رقم 44، يسمبر 2018، ص26.

-*- Ministere des Finances**, Rapport de Présentation de Loi de Finances pour 2017 et Prévisions 2018-2019**, p. 37.

من خلال احصاءيات الجدول نلاحظ أن الناتج المحلي الزراعي سجل ارتفاعا خلال الفترة الممتدة من 2015 الى 2017 حيث انتقل من 19 مليار دينار الى 22 وبنسبة مساهمة انتقلت من 11.6% الى 12.3% لكن تعتبر هذه المساهمة ضئيلة لأن الجزائر ما زالت تعتمد بنسبة كبيرة على المحروقات وهذا ما يأكده لنا الناتج المحلي الزراعي الذي انخفض بشكل كبير في سنة 2018.

ومن خلال الجدول الموالي نوضح مساهمة القطاعة الفلاحي في الصادرات الكلية والواردات الكلية .

الجدول رقم 02: مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات والواردات

الوحدة بـ مليون دولار

السنوات	2016	2017	2018	2019*
الصادرات الكلية	30.026	35.191	41.168	7635
المواد الغذائية	327	349	373	65

نسبة المساهمة الصادرات الغذائية في الصادرات الكلية%	%1.10	%0.99	%0.82	%0.87
الواردات الكلية	47.089	46.059	46.197	7.322
المواد الغذائية	8.224	8.438	8.573	1337
نسبة مساهمة الواردات الزراعية والغذائية في الواردات الكلية	%17.60	%18.32	%20.67	%18.27

Source : Direction Générale des Douanes, **statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, rapport sur les statistiques du commerce extérieur année 2018**, pp. 0-05.4

- النشرة الاحصائية الثلاثية، **بنك الجزائر** ، رقم 44، يسمبر 2018، ص28.

-* - Direction Générale des Douanes, Statistiques du Commerce Extérieur de l'Algérie, **Rapport sur les Statistiques du Commerce Extérieur Période : Deux premiers mois 2019,** pp. 04 - 06.

نلاحظ التراجع الكبير الذي عرفته قيمة الصادرات الاجمالية للجزائر حيث انتقلت من 30 مليون دولار إلى 7635 مليون دولار سنة 2019 (للأشهر الأولى) ، وحسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية تحتل الجزائر المراتب الأخيرة في إجمالي الصادرات، كما عرفت قيمة الصادرات الغذائية انخفاضا كبيرا أيضا خلال نفس الفترة انتقلت من 327 مليون دولار سنة 2016 الى 65 مليون دولار سنة 2019. وهي تساهم بنسبة ضعيفة جدا في إجمالي الصادرات لا تتعدى 1%، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الانتاج المحلي على الرغم من الامكانيات الهائلة التي تملكها الدولة.

وفيما يخص قيمة الواردات الكلية لا تزال مرتفعة على الرغم من الاجراءات التي تمت اتخاذها من طرف الحكومة من خلال تعديل قانون الاستيراد والتصدير الذي يفرض على المتعاملين الاقتصاديين العمل برخص الاستيراد من أجل الانقاص من قيمة الواردات التي اغرقت السوق الوطنية وعلى الرغم من هذا فقيمة الواردات الكلية سجلت في المتوسط قيمة 46 مليون دولار، كما بقيت قيمة الواردات الغذائية محتفظة على نفس القيمة خلال الفترة من 2016 الى 2018، وهذا ما نستطيع أن نأكده من خلال نسبة المساهمة التي تساهم بها فهي كبيرة في إجمالي الواردات حيث وصلت الى 20.67% في 2018 و 18.27 في الأشهر الأولى من سنة 2019.

وهو ما يجعلنا نستخلص أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام تبقى ضعيفة مقارنة مع الإمكانيات الطبعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع والإمكانيات التي وفرت له خاصة في السنوات الأخيرة من دعم مالي ومادي ومعنوي، ويرجع ضعف مستوى الانتاج الزراعي نتيجة عدم الاستقرار في التشغيل والأجور غير المشجعة والتأطير المحدود للمستثمرات الفلاحية، وكذلك الاصلاحات المتكررة التي عرفها القطاع، مما لم يسمح له بالاستقرار، بالإضافة إلى القيود والمشاكل العديدة التي يعاني منها القطاع الفلاحي والتي عرقلت عملية النهوض به وهي: ضعف استصلاح الأراضي الفلاحية في الجزائر، تعاني الجزائر إضافة الى الافتقار الكمي للمساحات الصالحة للفلاحة، ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي، ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الفلاحي، ضعف المردودية الفلاحية، ضعف الارتباط بالأرض، ضعف الصناعات الغذائية.

ومن خلال تحليل المعطيات السابقة توضح حقيقة ارتباط الاقتصاد الوطني بالتبعية الغذائية، حيث لا يزال القطاع

الفلاحي يعاني من العجز في بعض المنتجات والاعتماد على الواردات بكمية كبيرة. ونتيجة لاعتماد الجزائر على الموارد الآتية من قطاع المحروقات والتي أدت إلى كبح وتعطيل التنمية خارجه، خصوصا خلال الفترة الذهبية 2001-2016 التي عرفت فيها أسعار النفط ارتفاع في السوق الدولية فالجزائر لم تستغل الفرصة للتوجه نحو التنويع والتحويل الهيكلي للاقتصاد.

ثانيا: تقييم نسبة مساهمة قطاع الصناعة

الجزائر كبقية الدول العربية تتصف الصناعة فيها بضعف القاعدة الانتاجية وعدم تنوعها، فالصناعات التحويلية غير البتروكيماوية لا تزال ترتكز على أنشطة صناعية خفيفة ، ويسيطر الاستيراد بشكل كبير في تلبية الطلب المحلي، خاصة مواد الطاقة والملابس والمعدات والآلات. والجدول الآتي يبين لنا هذا :

الجدول رقم 03: تطور الواردات والصادرات المواد الصناعية

السنوات	2016	2017	2018	2019*
واردات المواد الصناعية	**15.412**	**13.995**	**13.433**	**2.689**
نسبة%	**32.73**	**%30.38**	**%29.08**	**%36.73**
صادرات المواد الصناعية	**54**	**78**	**90**	**23**
نسبة%	**%0.18**	**%0.22**	**%0.22**	**%0.30**

Sources: Direction Générale des Douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, **Rapport sur les Statistiques du Commerce Extérieur année 2017**, p. 17.

- Direction Générale des Douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, **Rapport sur les Statistiques du Commerce Extérieur année 2018** , p. 15.
- *-Direction Générale des Douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie**, Rapport sur les Statistiques du Commerce Extérieur, période: Deux premiers mois 2019** , p. 17.

اللاستقرار الذي عرفته الجزائر على مستوى التوازنات الكلية خلال هذه الفترة، فإن القطاع الصناعي خارج المحروقات لا يزال يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء الناتج عن عدم استغلال الطاقات الإنتاجية وضعف الإنتاجية، ويكمن السبب الرئيسي في ذلك من وجهة نظرنا في السياسات التي انتهجتها السلطات منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، فعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر دائما تتم وفق إستراتيجية النمو غير متوازن بإعطاء الأولوية لقطاع نشاط على حساب قطاع آخر مما زاد من اختلال القطاع الصناعي وتبعيته المطلقة في عملية الإنتاج للأسواق الخارجية من حيث التكنولوجيا والتجهيزات والمعدات الصناعية، والمواد الأولوية، والسلع الوسيطة واقتصاره على صناعات التركيب والتعبئة دون الخوض في عملية الإنتاج الحقيقي.

ومن التنائج السلبية التي تؤكد عدم قدرة القطاع الصناعي على تحقيق الاستقلال والمساهمة في تنويع الصادرات خارج المحروقات، فحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS)[4] ، من خلال تحليل هيكلة صادرات السلع الجزائرية على أساس مجموعة الاستخدام، فإنها تتشكل في المتوسط بنسبة 97% من صادرات النفط والغاز الطبيعي، والمواد نصف المصنعة كالفوسفات والحديد بنسبة 2.2%، أما صادرات الصناعات الغذائية والتبغ والمواد الأولوية والمواد الخام والمعدات والآلات الفلاحية، والتجهيزات والمعدات الصناعية، والسلع الاستهلاكية الأخرى لم تتجاوز غتبة 0.8%. بالمقابل فإن الهيكلة القطاعية للصادرات الجزائرية على أساس قطاع النشاط الاقتصادي تتشكل بنسبة 97% من صادرات قطاع المحروقات، وصادرات الصناعة الكيماوية والمطاط والبلاستيك بنسبة 1.9%، أما باقي

الصناعات التحويلية والقطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة، والبناء والأشغال العمومية، والخدمات لم يتجاوز متوسط صادراتها عتبة 1.1%.

عرفت هيكلة الواردات الجزائرية على أساس قطاع النشاط سيطرة منتوجات ثلاث صناعات بنسبة حوالي 80% من إجمالي الواردات، حيث بلغ متوسط واردات الجزائر من السلع الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهرابائية والالكترونية نسبة 54.3% والمنتجات الكيماوية والمطاط والبلاستيك بنسبة 12.8% والمنتوجات الغذائية بنسبة 10.6%. بالمقابل فإن 92.4% من الواردات تتوزع على التجهيزات والمعدات الصناعية بنسبة 37.5%، والمواد نصف مصنعة بنسبة 22.3% والمواد الغذائية والمشروبات والتبغ بنسبة 18.8% والسلع الاستهلاكية الأخرى بنسبة 13.8%.

من خلال هذه الأرقام يتبين جليا أن القطاع الصناعي في الجزائر لا يزال يعتمد بشكل كبير في عمليته الإنتاجية على التكنولوجيا المستوردة والمواد النصف مصنعة التي تأتيه من المؤسسات الصناعية للدول المتقدمة، كما أنه لم يعد قادرا على تلبية الحاجيات الأساسية من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى ومواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع الجزائري والمتمثلة في نمو الطلب والاستهلاك وتعدد أذواق المستهلكين في ظل تحسن الوضع الاجتماعي للطبقة العاملة الناتج عن ارتفاع الأجور ومستوى القدرة الشرائية خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى تلبية تلك الحاجيات عن طريق الاستيراد من الأسواق الخارجية.

وبهذا فإن القطاع الصناعي خارج المحروقات بقي يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء الناتج عن عدم استغلال الطاقات الإنتاجية وضعف الإنتاجية، كما بقي مصدر تراكم رأس المال على مستوى الدولة هو قطاع المحروقات، ويعود السبب الرئيس في ذلك من وجهة نظرنا إلى عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر دائما تتم وفق إستراتيجية النمو غير متوازن بإعطاء الأولوية لقطاع اقتصادي على حساب قطاع آخر مما زاد من اختلال القطاع الصناعي وتبعيته المطلقة في عملية الإنتاج للأسواق الخارجية من حيث التكنولوجيا والتجهيزات والمعدات الصناعية، والمواد الأولية واقتصاره على صناعات التركيب والتعبئة دون الخوض في عملية الإنتاج الحقيقي.

ثالثا : تقييم نسبة مساهمة قطاع المحروقات

الجدول رقم 04: صادرات المحروقات

الوحدة : مليار دولار

السنوات	2016	2017	2018	2019
صادرات المحروقات	27.91	33.26	38.33	21.37
نسبة مساهمة عائدات صادرات المحروقات الى إجمالي الناتج المحلي%	%12.76	%12.15	%11.53	%11.01
نسبة صادرات المحروقات	%93	%94.51	%93.13	%93.77

Source : Ministére des Finances, statistique du commerce exterieure de l'algerie periode : année 2018, op.cit., p.15.

- **Ministére des Finances**, statistique du commerce exterieure de l'algerie periode : deux premier mois 2019, op.cit., p. 17.
- أمين عويسى ، جمال معتوق ، **مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل بدائل قطاع المحروقات "سيناريوهات إلى غاية 2030**، أوراق

عمل المؤتمر الوطني: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟، يومي 22 و 23 أكتوبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، ص 14.

نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي عرفت انخفاضا نتيجة تأثيرات الأزمة البترولية بسبب انخفاض الأسعار في السوق الدولية، حيث شهدت في 2016 انخفاضا في قيمة الصادرات بقيمة 27.91 مليار دولار وهذا راجع الى تراجع الأسعار والطلب في السوق، أما في سنة 2018 نلاحظ ارتفاع في قيمة صادرات المحروقات بحيث سلجت قيمة 38.33 مليار دولار، وهذا راجع الى ارتفاع سعر برميل النفط الى حدود 62 دولار للبرميل[5] ، هذا الارتفاع أدى الى زيادة في قيمة صادرات المحروقات مقارنة بسنة 2016 ، وانخفضت نسبة مساهمة عائدات صادرات المحروقات من إجمالي الناتج المحلي سجلت في المتوسط نسبة 11% بسبب انخفاض أسعار الصادرات من البترول والغاز وانخفاض الانتاج. ولكن ما نلاحظه من خلال أرقام الجدول هو أنه لا تزال نسبة صادرات المحروقات مرتفعة.

فأن مرحلة الإقلاع وهي المرحلة الأولى من تطبيق النموذج الاقتصاي الجديد والتي قمنا بتقييم المؤشرات الكلية لمساهمة كل من القطاع الزراعي والصناعي والمحروقات في نسبة النمو، فإن الدولة تطمح من خلالها الى تحقيق نمو تدريجي للقيمة المضافة لمختلف القطاعات بهدف تخفيض عجز ميزانية الدولة من خلال زيادة عائدات الضرائب المحلية. ولكن ما تم التوصل إليه من نتائج نستطيع القول أن مرحلة الاقلاع لم تحقق بعد النتائج المنتظرة وهذا تبينى لنا من الضعف المسجل في نسب مساهمة كل من قطاع الزراعة والصناعة مقارنة بنسبة مساهمة قطاع المحروقات التي له التأثير القوي على الاقتصاد الجزائري بالنظر لحجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن التغيرات التي يسجلها معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يحدده أداء قطاع المحروقات.

ورغم هذه المؤشرات إلا أنه لا يزال للجزائر فرصة هامش تحرك للحاق بمعيار الإقلاع بالنظر إلى القطاعات الراكدة والتي هي دون سقف النمو، فالدولة اليوم أمام إدارة الاقتصاد الوطني وفق مفهوم الأزمة للمدى المتوسط والمدى البعيد، وعليها البحث عن أدوات التصحيح الأكثر ملائمة وتركيز على الجهد الاستثماري في سنة 2019 حول القطاعات الراكدة منها الصناعة وخاصة الصناعة الغذائية وصيدلية.

كما أن الدول قد استثمرت كثيرا في المنشآت والطرق وإن كان يجب المواصلة إلا أنه ينبغي أن تتجه الى تطوير قطاعات أخرى، فاللحاق بمجموعة الدول الصاعدة في غضون 2030 يشترط تحقيق شروط الإقلاع.

المحور الثالث: تقييم التبادلات التجارية الجزائرية –الاوروبية والأولويات الاقتصادية الجديدة لتعزيز الشراكة الجزائرية-الاوروبية

عبر الاتحاد الاوروبي عن استعداده للاستمرار في دعم الإصلاحات الجزائرية الهادفة إلى تنويع وتوسيع أطر الاقتصاد وتحسين مناخ الاستثمار والأعمال في البلاد. حيث تأمل بروكسل أن تؤدي الإصلاحات الاقتصادية إلى فتح أبواب السوق الجزائرية أمام المستثمر الأوروبي.

وبما أن الجزائر ترغب في افتتاك دعم أوروبي لمرافقة عمليات تحولها الاقتصادي ودعم النموذج الاقتصادي الجديد للخروج من التبعية للمحروقات ، فبعد تقييم العلاقات التجارية بين الطرفيين تم طرح أولويات اقتصادية جديدة من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الشريكين والذي بدوره يساعد النموذج النمو الاقتصادي الجديد على الاقلاع وتحقيق التنويع الاقتصادي الذي يحتاجه الاقتصاد الجزائري.

أولا: تقييم التبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي (صادرات، واردات) 2016-2019

سنتطرق الى تقييم التبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لمعرفة مدى تطورها في إطار المرحلة الأولى للنموذج الاقتصادي الجزائري الجديد.

الجدول رقم 05 : تطور الصادرات والواردات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي للفترة 2016-2019

السنوات	2016	2017	2018	2019*
نسبة الصادرات الكلية%	57.35	57.93	57.46	51.97
نسبة الواردات الكلية %	47.72	44.07	45.67	42.65

Source : Direction Générale des Douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, **Rapport sur les Statistiques du Commerce Extérieur année 2017**, p. 17.

- Direction Générale des Douanes**, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie Rapport sur les Statistiques du Commerce Extérieur année 2018**, p. 16.

-*- Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, **Statistiques du Commerce Extérieure de l'Algérie période : deux premiers mois 2019** , Direction des Etudes et de la prospective , pp. 13-14.

تعتبر الصادرات الجزائر خارج المحروقات اتجاه دول الاتحاد الأوروبي ضئيلة جدا، سجلت نسبة 57% خلال الفترة 2016-2019 . وتعتبر الجزائر المستورد الأول للمواد الغذائية على المستوى الافريقي، حيث تغطي حاجياتها الغذائية بنسبة 75% عن طريق الواردات، وهذا رغم جهود الدولة في الآونة الأخيرة، حيث كانت جهود السلطات رامية إلى تطوير المنافسة في مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية والزراعية، شهدت الفترة من 2016 الى 2019 تطورا في نسبة الواردات الغذائية نسبة إلى مجمل قيمة الواردات، حيث وصل المجموع الكلي للواردات الجزائرية الى نسبة قدرها44.07 % ، وبذلك احتلت المرتبة الثانية بعد التجهيزات الصناعية، ورغم أن الجزائر خلال هذه الفترة تعرف مداخيلها من البترول انخفاضا وهذا بسبب الأزمة البترولية لانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم واردات السلع الغذائية من حيث النسبة في حالة ازدياد مستمر، وهذا يعكس جيدا مدى اعتماد السوق الوطنية على الواردات، ورغم دخول القطاع الخاص في الفترة الأخيرة بشكل مكثف إلا أن الجزائر لا زالت تعتمد على الواردات لتغطية احتياجات السوق الوطنية ويرجع ذلك إلى :

- زيادة الكميات المستوردة نتيجة ضعف الإنتاج الوطني بشقيه الزراعي والصناعي الغذائي
- ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمواد الغذائية في السوق العالمية، وعدم التوازن بين العرض والطلب.
- الجزائر تجاوزت القياسات الاستهلاكية وهذا حسب القياس الدولي الذي قامت به منظمة الزراعة والتغذية.

وما يمكن استنتاجه هو أن قيمة الواردات الجزائرية تبقى في نمو مستمر مقارنة بانخفاض في صادرات على اختلاف أنواع السلع والمواد الخام، وهذا له أثر سلبي وتبعية مستمرة للأسواق العالمية، تعرض البلد من ناحية الأمن الغذائي للخطر في أي لحظة في ظل التقلبات والتحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي.

وما يمكن استنتاجه من خلال تقييم التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي من حيث التركيبة السلعية للصادرات والواردات، وجدنا أنه لم يحدث أي تغير في البنية السلعية للصادرات والواردات، رغم مجموع التغيرات ، أي أنه ظل قطاع المحروقات هو المهيمن على التركيبة السلعية للصادرات، وبقيت السلع الاستهلاكية خاصة الغذائية، التجهيزات والمنتجات النصف المصنعة تحتل المراتب الأولى في قائمة التركيبة السلعية للواردات.

ثانيا : الأولويات الاقتصادية الجديدة لتعزيز الشراكة الجزائرية-الأوروبية

دعم التحول والتنويع الاقتصادي هو محور رئيسي للتعاون مع الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة المعمول بها منذ عام 2005[6]، ويمول من خلالها الاتحاد الأوروبي مجموعة من البرامج لدعم العمل الاقتصادي الجزائري ومن خلال تقييم اتفاقية الشراكة تم تبني أولويات اقتصادية جديدة، وقد تم إعتبار تنويع الاقتصاد أولوية وطنية ويرجع ذلك أساسا الى تقلب أسعار المحروقات الذي يعتبر المصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي الوطني.

من أجل جعل مناخ الأعمال جذابا في الجزائر، يلتزم الاتحاد الأوروبي بتطوير حوار معزز حول تطبيق النموذج الجزائري الجديد للنمو الاقتصادي، حول [7]:

- تعزيز المشاريع الخاصة والمبادرة وريادة الأعمال.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما في ذلك الاقتصاد الأجنبي والاقتصاد المعرفي.

في ظل النموذج الذي تم طرحه من خلال الدولة الجزائرية والذي تم التطرق اليه سابقا، والذي يهدف الى ظهور اقتصاد منافس ومتنوع وشامل وجذاب للاستثمارات الأجنبية. ومن هذا المنطلق سلط تقييم اتفاقية الشراكة الضوء على الحاجة الى تعزيز التعاون بين الطرفين، لاسيما في القطاعات التالية[8]:

- التنمية الريفية والزراعية، مصائد الأسماك، الاقتصاد البحري، السياحة (خاصة المستدامة).
- الأسواق العامة والإحصاءات والجمارك.
- تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

اتفق الطرفان على تجميع الأهداف والإجراءات الواجب تنفيذها حول أربعة محاور وهي كالتالي :

• **المحور الأول: دعم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والجزائر**[9]: بالنظر الى الصعوبات الاقتصادية الحالية، فإن الاتحاد الاوروبي مستعد للدخول في مناقشات حول عواقب توسيع الاتحاد الاوروبي وتدابير الدعم الفني الممكنة للاتحاد الاوروبي للقطاعات الجزائرية ذات الصلة؛ دعم القدرات المؤسسية الجزائرية تحسبا لمنطقة التجارة الحرة المقررة في سنة 2020.؛ استئناف المفاوضات لتوقيع اتفاق ثنائي لدعم انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية.

• **المحور الثاني: دعم تنويع الاقتصاد الجزائري وقدرته التنافسية :** يتفق الطرفان على أهمية التنفيذ التدريجي للنموذج الاقتصادي الجزائري الجديد الذي سيتم تنفيذه من خلال خريطة طريق لإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص (بما في ذلك الأجنبية) لوضع الشراكة في مركز النموذج[10] ؛ يشترك الطرفان في الطموح للتفاوض على اتفاقية بشأن تقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية للتصدير الى الاتحاد الاوروبي ودوليا؛ الترويج للاقتصاد الجزائري والشركات الجزائرية في الخارج[11].

• **المحور الثالث: دعم الاستثمار في الجزائر [12]:** تنظيم مؤتمر دولي وفعاليات حول النمو والاستثمارات في الجزائر واعتماد استراتيجية اقتصادية وطنية جديدة تستند الى مبادئ توجهية مشتركة مكرس لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري وقدرته التنافسية؛ تعزيز الحوار بين الاتحاد الأوروبي والجزائر لتشجيع الاستثمار المباشر الأوروبي والأجنبي كجزء من الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية الجديدة اتفق على تعزيز الإطار التشريعي الجزائري لخلق مناخ موات للاستثمار.

• **المحور الرابع: تعزيز التعاون القطاعي: الزراعة ومصايد الأسماك، البحث والتطوير، الطاقة**[13]: دعم قطاع الزراعة ومصايد الأسماك لتحسين قدرته التنافسية وقدرته التصديرية اتفق الطرفان على أنه لضمان الأمن الغذائي وزيادة الصادرات، يجب على الجزائر أولا تحسين إنتاجها الزراعي (الكمية والنوعية) وتعزيز الصادرات ؛ تنفيذ الشراكة الاستراتيجية في مجال الطاقة وتشجيع الاستثمارات الأوروبية في قطاعات الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة .

المحور الرابع : نقائص وآليات تفعيل النموذج في اطار الشراكة الجزائرية – الاوروبية.

بعد تقييم الذي تطرقنا اليه سوف نحاول ابراز النقائص النموذج التي تقلل من امكانيات تحقيق التنويع الاقتصادي، ولإخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات لابد من صناعي القرار في الجزائر اتخاذ آليات لتفعيل هذا النموذج في

جميع القطاعات التي لا تساهم بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام.

أولا : نقائص النموذج الاقتصادي الجديد

الانتقاد الذي يوجه للنموذج الاقتصادي الجديد هو عدم بروز ارادة سياسية بعد ما تمت المصادقة عليه من طرف الحكومة في سنة 2016، و فيما يلي نبين أهم النقائص [14] :

- كثرة الاجراءات التي تضمنها النموذج لتنويع الاقتصاد ولم يتضمن كيفية تنفيذها.
- سياسة تشجيع الاستثمار ترتكز على إصلاح النظام البنكي وتعزيز دور سوق رؤوس الأموال، إلا أن هذا الأخير مايزال محتكر من طرف القطاع العام.
- لم يتم مراجعة النموذج منذ المصادقة عليه مما يدل على عدم توفر المتابعة والتكيف مع متطلبات انهيار أسعار النفط والاتفاقيات التعاقدية.
- ركز النموذج الاقتصادي في سياسة التنويع على ضرورة تكوين اليد العاملة في قطاع الانتاج إلا أنه لم يركز على تكوينها في مجال الرقابة وهي تعتبر الأهم لأنها تساهم في تحسين مناخ الاستثمار.
- عدم التركيز على دور الفساد في استنزاف ثروات البلاد وكيفية محاربته، كما أن النموذج لم يتضمن تحليل الخسائر التي تتحملها الجزائر سنويا من المنتوجات المغشوشة والمقلدة.

ثانيا: آليات تفعيل النموذج في اطار الشراكة الجزائرية – الاوروبية

إن تجسيد مضمون النموذج الجديد للنمو الاقتصادي من أجل إرساء دعائم اقتصاد يليق بحجم وقدرات الجزائر المادية والبشرية، يقتضي اتخاذ خطط وتدابير مستقبلية، و ضرورة دعم الجزائر للقطاعات التي تمتلك فيها ميزات تنافسية، ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى بدعم القطاع الزراعي، الصناعي خاصة الصناعات الغذائية، بحيث أن الهدف هو عدم تصدير الموارد الخام والوصول إلى حصة متزايدة ذات أهمية من القيمة المضافة في الجزائر. والتي بموجبها تكون الشراكة خيارا قابلا للتطبيق يرتكز على توفر المعطيات الرئيسية الآتي ذكرها :

- إعادة النظر في قانون الاستثمار خاصة القاعدة 51/49 في حالة الاستثمار في الفروع غير الاستراتيجية والسيادية للدولة، وإدخال معايير أكثر موضوعية كتوازن العملة وربح التكنولوجيا، دون الإدخل بمبدأ الشراكة رابح-رابح التي تعتمدها الجزائر في الشراكة مع المستثمر الأجنبي.
- تطهير المحيط الإداري من كل أشكال البيروقراطية والفساد واتخاذ تدابير جادة في تحسين الخدمة العمومية.
- اعتماد المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتحديدا في المشاريع الكبيرة، تشجيع الاستثمارات الأجنبية والشراكة مع المستثمر المحلي للتقليل من الضغوطات التمويلية.
- دعم تطوير الأنشطة الصناعية في القطاعات التي تكون فيها مرونة الدخل على المدى الطويل مهمة من أجل وضع جهاز الإنتاج الجزائري على قطاعات حاسمة أين تكون هناك منافسة دولية حالية ومستقبلية.
- بناء استراتيجية وطنية فعالة لتطوير ودعم قطاع الصناعات الغذائية: من الضروري ايجاد استراتيجية وطنية فعالة واضحة للأهداف المستقبلية، تندرج في اطار استراتيجية شاملة لتطوير التكامل بين القطاع الصناعي والفلاحي، تكون مبنية على تشخيص دقيق للمحيط الاقتصادي سواء المحلي أو الاقليمي أو الدولي، من خلال تحديد أهم الفرص المتاحة والإمكانيات والموارد القادرة على تطوير مختلف فروع الانتاج الغذائي في الجزائر. مع بناء أنظمة للرقابة تكون ذات تأثير من خلال وضع معايير لتقييم الأداء، بشكل يضمن بلوغ الأهداف

والنهوض بهذا القطاع خلال المدى المتوسط والبعيد.

- تأهيل مؤسسات الصناعات الغذائية ورفع قدرتها التنافسية: الجزائر تعمل على وضع خطط وبرامج لتطوير تنافسية هذه المؤسسات وتأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحاول التنويع في مصادر تمويل هذه البرامج والخطط بين المصادر المحلية والأجنبية والذاتية للمؤسسات، كما أنها حاولت تطوير وتنويع الآليات والأدوات العملية لتنفيذ برامج التأهيل وهذا مجمله في إطار تغير النمط الاستهلاكي للفرد الجزائري[15].

- تشجيع وتطوير الاستثمار الفلاحي: تطوير السياسة الفلاحية والتنمية الريفية ترتكز على التدعيم الدائم للأمن الغذائي باتخاذ الفلاحة كمحرك للتنمية والتنويع الاقتصادي من خلال تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الاستراتيجية وتطوير وتنمية الأقاليم الريفية. وبهذا فإن الدولة الجزائرية سطرت استراتيجية لتشجيع وتطوير الاستثمار الفلاحي[16].

- تبني استراتيجية واضحة للصادرات الزراعية، تؤدي الى زيادة إنتاج أهم المحاصيل التصديرية التقليدية وتطوير إنتاج المحاصيل غير التقليدية.

- تشجيع الشراكة في الاستثمار الفلاحي سواء وطنية أو أجنبية لتطوير أساليب الفلاحة الوطنية والاهتمام بمستجدات التطور الفلاحي لتمكن من إرجاع الميزة التنافسية لبعض المنتجات الوطنية[17].

خاتمة:

فرضت الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري عبر مختلف مراحل تطوره ضرورة اتخاذ تدابير ظرفية دون القيام بإصلاحات هيكلية لاستهداف التنويع الاقتصادي، كما أن الاصلاحات الرامية إلى تحقيق التحول الجذري لعشرية التسعينيات لم تحقق النتائج المرجوة منها، ذلك لأن الانفراج في عائدات النفط مع بداية الألفية الثالثة قد سمح بتحسين تشغيل الاقتصاد، لكن بعد التحقق من استمرار انهيار أسعار النفط من جهة، وزيادة الاستهلاك المحلي ونقص الاحتياطي من الطاقة من جهة أخرى، توجب التوجه إلى التحول من اقتصاد مبني على الريع الى اقتصاد مبني على التنويع الاقتصادي.

تبين من خلال الدراسة أن نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي شرعت الجزائر في بلورته في سنة 2016، يرتكز على مقاربة مجددة لسياسة الموازنة على أساس مسار متعدد السنوات يمتد من 2016 الى 2019 التي تتمحور هذه المرحلة حول بعث سياسة تنموية جديدة تتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة، وعلى آفاق يصبو الى تحقيق تنويع وتحويل الاقتصاد الجزائري في غضون آفاق 2030.

ولكن بعد تقييم المرحلة الأولى للنموذج فتوصلنا من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية لكل من القطاع الزراعي والصناعي، أن نسب مساهمتهما في القيمة المضافة ضعيفة جدا، ومن هذا المنطلق نستنتج أن مرحلة الاقلاع لم تتحقق بعد ومازال الاقتصاد الجزائري يعتمد على عائدات المحروقات.

ولكن بالرغم من النقائص التي يتضمنها النموذج إلا أن للجزائر فرص كبيرة في مجال رفع الايرادات وخاصة فيما يتعلق بتعميق الأوعية وزيادة نسبتها إلى المستويات المطلوبة من الضغط الجبائي، وتحسين ظروف الاستثمار في الأنشطة والصناعات التي تمتلك الجزائر فيها ميزات تنافسية، والعمل على تحقيق وتطبيق الأولويات الجديد التي تم اتخاذها من طرف الشريك الأوروبي لتعزيز التعاون الاقتصادي في اطار تفعيل.

النموذج الجديد وتنفيذه بشكل تدريجي من خلال خريطة طريق وفك الارتباط التدريجي للدولة عن الاقتصاد، حيث ستساعد هذه العملية الاقتصادي الوطني أكثر تنوعا وأكثر تنافسية وأقل اعتمادا على المحروقات.

توصيات:

- ضرورة توجيه السياسة الاقتصادية الحالية، وضرورة التفاف القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حول هذا النموذج.
- إعطاء الأولوية في الاستثمار للإنتاجية الشاملة دون التفريق بين القطاعية العام والخاص.
- عدم ربط مسألة الإقلاع الاقتصادي بزيادة الجباية ورفع الضرائب، حتى يرقى النموذج المقترح إلى أن يكون خطة إستراتيجية.
- ضرورة استدراك النقائص في النموذج بعدم تغييب العنصر البشري ومفهوم اقتصاد المعرفة، من خلال خطة اقتصادية تبنى على المعرفة والرقمنة.
- وضع مسألة الأمن الغذائي وتطوير القطاع الزراعي كهدف استراتيجي وذلك عن طريق تطوير الصناعات الغذائية بما يتماشى مع المورد المحلي وخصوصيات كل منطقة، والبحث ضمن السبل الممكنة لترقية طرق الزراعة، الأمر الذي من شأنه المساهمة في إعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية، والعمل على تشجيع المنتوج المحلي بما يتماشى مع الخصائص المناخية في كل منطقة.

[1]- عبد الوهاب بوكروح، توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع، بتاريخ 2017/04/30، http://aljazairalyoum

[2] - Ministère des Finances, **Le Nouveau Modèle de croissance (synthése)**, p. 11.

[3] -ibid., pp. 11-13.

[4] - Collections Statistiques

[5] - 2018 markets insider, le 04/12/2018 à 17 :00

[6] - Decret presidentiel n°05-159 du 18 Rabie ELAUEL1426 correspondant au 27 avril 2005 portant ratification de l'accord euromediterraneen etablissant une association entre la republique Algerienne democratique et populaire d'une part et la communaute europeene et ses Etats menmbers d'autres part, signe à valence le 22 avril 2002 ansi que ses annexes 1 à 6 ,les protocoles n 7et – l'acte final yafferents g.o.n 31, le 30 avril 2005.

[7] - European External Action Service, Delegation of the European Union to Algeria, **Algeria and the European Union, the Economic Relations**, Wednesday11may2016. https://eeas.europa.eu/delegations/algeria/9481/algeria-and-eu_en

[8] - ibid .

[9] - Evaluation conjointe de l'accord d'association Algérie- UE- version Finale 2016, **Evaluation Conjointe des Mesures pour Améliorer la Mise en Œuvre de l'Accord d'Association UE-Algérie, constats et perspectives**, propositions conjointes UE-Algérie, document conjoint n°1, p. 04.

[10] - ibid., p.04.

[11] - [11]- Evaluation conjointe de l'accord d'association Algérie- UE- version Finale 2016,**évaluation conjointe des mesures pour améliorer la mise en œuvre de l'Accord d'Association UE-Algérie, constats et perspectives, document conjoint n°2,** op.cit., p. 08.

[12] - Evaluation conjointe de l'accord d'association Algérie- UE- version Finale 2016,**évaluation conjointe des mesures pour**

améliorer la mise en œuvre de l'Accord d'Association UE-Algérie, constats et perspectives, document conjoint n°3, pp. 12-13

[13] -[13]- Evaluation conjointe de l'accord d'association Algérie- UE- version Finale 2016,**évaluation conjointe des mesures pour améliorer la mise en œuvre de l'Accord d'Association UE-Algérie, constats et perspectives, document conjoint n°4,** pp. 14- 16.

[14]- ياسين العايب، **تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد**، ملتقى وطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية: أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع،أوراق عمل المؤتمر الوطني، يومي 22 و23 أكتوبر 2017، ص ص. 48- 49.

[15]- سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام في الجزائر**، ملتقى دولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 10.

[16]- لمجد بوزيدي، نجيب نور الدين، **آليات تطوير قطاع الصناعات الغذاية كأحد الاستراتيجيات البديلة للخروج من التبعية الريعية للمحروقات: قراءة تحليلية لواقع وآفاق تطوير قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر**، ملتقى وطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية: أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟، ص 325.

[17]- عبد الرحمن مبتول،**"الجزائر امام تحديات العولمة- الحكم الراشد: الديمقراطية اقتصاد السوق"**، دار الغرب للنشر والتوزيع الجزائر،2004،ص.96.

قائمة المراجع:

- **مقال منشور في ملتقى:**

1- عويسى، أمين.، معتوق، جمال. (2017)، **مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل بدائل قطاع المحروقات "سيناريوهات إلى غاية 2030**، أوراق عمل المؤتمر الوطني: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟، يومي 22 و 23 أكتوبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2.

2- عمراني، سفيان.، (2014)، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام في الجزائر**، ملتقى دولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

3- لمجد، بوزيدي.، نجيب، نور الدين.، **آليات تطوير قطاع الصناعات الغذاية كأحد الاستراتيجيات البديلة للخروج من التبعية الريعية للمحروقات: قراءة تحليلية لواقع وآفاق تطوير قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر**، ملتقى وطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية: أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟.

4- العايب، ياسين.، (2017)، **تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد**، ملتقى وطني حول: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية: أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع،أوراق عمل المؤتمر الوطني، يومي 22 و23 أكتوبر 2017.

- **تقارير واصدارات أخرى:**

- Direction Générale des Douanes, (2017), statistiques du 5 commerce extérieur de l'Algérie, **Rapport sur les Statistiques du Commerce Extérieur année 2017**.

- Direction Générale des Douanes, (2018), **statistiques du** 6 **commerce extérieur de l'Algérie, rapport sur les statistiques du commerce extérieur année 2018**.

- Direction Générale des Douanes, (2019), Statistiques du 7 Commerce Extérieur de l'Algérie, **Rapport sur les Statistiques du Commerce Extérieur Période : Deux premiers mois 2019**.

- Ministere des Finances, (2017), **Rapport de Présentation de** 8 **Loi de Finances pour 2017 et Prévisions 2018-2019**.

9- Evaluation conjointe de l'accord d'association Algérie- UE- version Finale (2016), **Evaluation Conjointe des Mesures pour Améliorer la Mise en Œuvre de l'Accord d'Association UE-Algérie, constats et perspectives, propositions conjointes UE-Algérie, document conjoint n°1**.

10- Evaluation conjointe de l'accord d'association Algérie- UE- version Finale, (2016), ,**évaluation conjointe des mesures pour améliorer la mise en œuvre de l'Accord d'Association UE-Algérie, constats et perspectives, document conjoint n°2.**

- Evaluation conjointe de l'accord d'association Algérie- UE- 11 version Finale, (2016) **,évaluation conjointe des mesures pour améliorer la mise en œuvre de l'Accord d'Association UE-Algérie, constats et perspectives, document conjoint n°3**.

12- Evaluation conjointe de l'accord d'association Algérie- UE- version Finale, (2016) **,évaluation conjointe des mesures pour améliorer la mise en œuvre de l'Accord d'Association UE-Algérie, constats et perspectives, document conjoint n°4**.

13- النشرة الاحصائية الثلاثية، (2018)، **بنك الجزائر**، رقم 44، ديسمبر 2018، ص26.

– مراسيم رئاسية :

14- Décret présidentiel, (2005), n°05-159 du 18 Rabie ELAUEL1426 correspondant au 27 avril 2005 portant ratification de l'accord euro-méditerranéen établissant une association entre la république Algérienne démocratique et populaire d'une part et la communauté européennes et ses Etats membres d'autres part, signe à valence le 22 avril 2002 ainsi que ses annexes 1 à 6 ,les protocoles n 7et – l'acte final y afférents g.o.n 31, le 30 avril 2005.

– مواقع الانترنيت:

15- بوكروح، عبد الوهاب.، (2017)، توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع، بتاريخ 2017/04/30، http://aljazairalyoum

16- European External Action Service, (2016), Delegation of the European Union to Algeria, **Algeria and the European Union, the Economic Relations**, Wednesday11may2016. https://eeas.europa.eu/delegations/algeria/9481/algeria-and-eu_en

, le 04/12/2018 à 17 :00. 201817-markets insider, https://markets.businessinsider.com

18- Ministère des Finances, (2016), **Le Nouveau Modèle de croissance (synthése)**. >Actualité>article>www.mf.gov.dz